

[دور لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي]

(دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية)

إعداد الباحثان:

[د. السمان عطا المنان عبد الرحيم محمد]

[قسم المحاسبة، كلية الدراسات الإنسانية والإدارية، كليات عنيزة، القصيم، المملكة العربية السعودية]

[د. مي عثمان علي]

[قسم المحاسبة، كلية الدراسات الإنسانية والإدارية، كليات عنيزة، القصيم، المملكة العربية السعودية]

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي؟، وهل تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي؟

ولتحقيق أهداف الدراسة وإيجاد حلول موضوعية لمشكلتها أفترض الباحثان بأن لجان المراجعة تسهم في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، وأنه لا توجد معوقات تحد من إسهام لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة ومنها الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد اختبار الفرضيات تبين صحة الفرض الأول (تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي)، وصحة الفرض الثاني (لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي). وأوصى الباحثان تقديم الدعم المناسب لأعضاء لجان المراجعة وذلك من خلال وضعها في مكانة تنظيمية تسمح لها القيام بمهامها باستقلالية تامة خاصة المهام المتعلقة بضبط أعمال المراجع الخارجي، بالإضافة توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها القيام بمهامها باحترافية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: (لجان ، المراجعة ، ضبط ، المراجع الخارجي).

أولاً: المقدمة:

الإطار المنهجي:

1/ تمهيد:

يعيش العالم طفرة اقتصادية كبيرة تمثلت في الازدياد الملحوظ لعدد شركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق المالية العالمية، والتي تعمل في ظل منافسة حادة جدًا لكسب أسواق جديدة ومستثمرين جدد، مما دفع القائمون على أمر هذه الشركات لتفعيل عمل لجان المراجعة لتسهم بفعالية في ضبط أعمال المراجع الخارجي، وتقييم مدى استقلاليته وخبرته في مجال المراجعة، مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة مستوى النزاهة والشفافية في الشركات.

2/ مشكلة البحث:

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في العمل على بناء نظام سليم للمراجعة الداخلية يسهم بكفاءة في جودة التقارير المالية، وزيادة مستوى النزاهة والشفافية في الشركات، وهو أمر بالغ الأهمية لكسب ود المستثمرين الحاليين والمرتقبين. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الرئيسة التالية:

هل تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي؟

هل تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي؟

3/ فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث في الآتي:

تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي.

لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي.

4/ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الأدوار الفاعلة التي تقوم بها لجان المراجعة في الشركات والمتمثلة في زيادة جودة التقارير المالية، والتأكد من مدى استقلال المراجع الخارجي، والعمل على بناء نظام سليم للرقابة الداخلية، والعمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة، وتقييم أداء الإدارات المختلفة داخل الشركة، ودعم عملية اتخاذ القرارات، ودعم عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال تقديم توصيات تحسين تعين الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

5/ أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في إبراز دور لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي وذلك من خلال الآتي:

أ. تحديد دور لجان المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي وفقاً لمعايير المراجعة على جودة أعمال المراجع الخارجي.

- ب. تحديد دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي ومقارنتها مع ساعات المراجعة المقدرة، ومدى اتساقها مع ظروف الشركة على جودة أعمال المراجع الخارجي..
- ج. تحديد دور لجان المراجعة في الإشراف على خطة المراجعة والتأكد من استيفائها لمتطلبات المراجعة اللازمة والمتوافقة مع طبيعة عمل الشركة على جودة أعمال المراجعة.
- د. تحديد دور لجان المراجعة في الإشراف على عمليات توثيق أعمال المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة على جودة أعمال المراجعة.
- هـ. تحديد دور لجان المراجعة في الإشراف على إعداد تقرير المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة على جودة أعمال المراجعة.

6/ منهج البحث:

استخدم الباحثان المناهج التالية:

المنهج الوصفي: لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

7/ أساليب جمع المعلومات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:

المقابلة: وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض أعضاء هيئة التدريس ذوي التخصصات المرتبطة مع موضوع البحث، للحصول منهم على معلومات حول دور لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي من وجهة نظرهم.

الاستبانة: وذلك لاستطلاع آراء أفراد العينة عن موضوع البحث، وذلك من خلال إجاباتهم عن الأسئلة المتعلقة بفروض البحث.

8/ حدود البحث:

الحدود المكانية: منطقة القصيم، المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: الفترة من العام 2020م حتى العام 2025م.

9/ هيكل البحث:

تتمثل هيكلية البحث فيما يلي:

الإطار المنهجي: ويشمل: مشكلة البحث، وفرضيات البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.

الإطار النظري: ويشمل: بداية عمل لجان المراجعة، مفهوم لجان المراجعة، مسؤوليات لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي.

الدراسة الميدانية: وتشمل تحليل فرضيات البحث وتحديد نتائج الدراسة.

الخاتمة: وتشمل: أهم النتائج والتوصيات.

10/ الدراسات السابقة:

أ/ دراسة (كساب، 2024م)

تناول الباحث في البحث الحالي العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وجودة المراجعة بالشركات المساهمة السعودية. إذ قام الباحث باختبار العلاقة بين الخصائص المختلفة للجنة المراجعة وجودة المراجعة في بيئة الأعمال السعودية. وتمثلت فروض الدراسة في الآتي: الفرض الإحصائي الأول: "كلما زاد استقلال أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت جودة المراجعة". - الفرض الإحصائي الثاني: "وجود عضو لديه الخبرة المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة يزيد من جودة المراجعة". الفرض الإحصائي الثالث: "كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة كلما زادت جودة المراجعة". الفرض الإحصائي الرابع: "كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت جودة المراجعة". وقد كانت نتائج الاختبار الإحصائي لتلك الفروض كما يلي: تم رفض الفرض الأول حيث جاءت النتائج لتشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال عضو لجنة المراجعة وجودة المراجعة، وتم قبول الفرض الثاني حيث جاءت النتائج لتشير إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الخبرة المالية والمحاسبية لدى عضو لجنة المراجعة وجودة المراجعة. كما تم رفض الفرض الثالث حيث جاءت النتائج لتشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة. وأخيراً تم رفض الفرض الرابع، حيث جاءت النتائج لتشير إلى وجود علاقة معنوية سالبة (علاقة عكسية) بين حجم لجنة المراجعة (عدد أعضائها) وجودة المراجعة.

ب/ دراسة (محمد، 2023م)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة على أتعاب المراجعة بالتطبيق على عدد (104) شركة مقيدة بالبورصة المصرية من جميع القطاعات خلال الفترة من 2017 - 2019، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لثلاث خصائص وهما (حجم لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة) على أتعاب المراجعة الخارجية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة خلال العام وأتعاب المراجعة الخارجية.

ج/ دراسة (الفكي، 2019م)

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تقليل مخاطر المراجعة. وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور لجان المراجعة في تقليل مخاطر المراجعة، ومن أبرز تساؤلات مشكلة الدراسة: ما أثر لجان المراجعة في تقليل المخاطر الملازمة لعملية المراجعة؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتقليل مخاطر الرقابة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعمل لجان المراجعة في بيئة الأعمال السودانية لما لها من دور فعال في تقليل مخاطر المراجعة.

د/ دراسة (السيد، 2017م):

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، دراسة ميدانية في عينة من المصارف بولاية الخرطوم حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقارير المراجعة تعتبر الأساس في اتخاذ العديد من القرارات من قبل المستخدمين للبيانات الواردة في تقارير المراجعة الخارجية وعليه نجد أن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على عدة تساؤلات أهمها: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة وجودة تقارير المراجعة الخارجية؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور خصائص لجان المراجعة في تحقيق جودة تقارير المراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات منها، وجود علاقة بين خصائص لجان المراجعة وجودة تقارير المراجعة الخارجية. أوصت الدراسة بالعمل على تأهيل وتدريب أعضاء لجان المراجعة وإخضاعهم لدورات تدريبية لاطلاعهم على آخر المستجدات والتحديثات التي تواجه تقارير المراجعة الخارجية.

هـ / دراسة (أحمد، 2001م)

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور المقترح للجان المراجعة لدعم المراجعة الخارجية بالشركات المساهمة لضمان فعاليتها وكفاءتها. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود لجان المراجعة داخل إدارات الشركات، وترشيح المراجعين الخارجيين، وتحديد أتعابهم، والنظر في عزلهم، يعتبر تدعيماً فعالاً لاستقلال المراجعين الخارجيين. وأوصت الدراسة بضرورة وجود إلزام قانوني بتشكيل لجان المراجعة داخل الشركات المساهمة في مصر، وذلك بعد تفهم ماهية وأهمية لجان المراجعة للاستفادة من مزايا وجودها.

تتمثل أبرز أوجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تم استعراضها في إبراز دور لجان المراجعة في تعزيز عمليات المراجعة الخارجية بصورة عامة.

أما أبرز أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تم استعراضها يتمثل في الآتي:

اختلفت الدراسة عن دراسة (كساب 2024م) في أن دراسة كساب تناولت دور لجان المراجعة في زيادة جودة المراجعة دون تحديد دقيق لمفردات هذه الجودة. أما هذه الدراسة تناولت جهود لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة في: (اختيار المراجع الخارجي، تحديد أتعابه، المتابعة الدورية لعمل المراجعة من حيث إعداد خطة المراجعة، حفظ وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجع).

اختلفت الدراسة عن دراسة (محمد 2023م) في أن دراسة محمد تناولت أثر خصائص لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع فقط. بينما تناولت هذه الدراسة جهود لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة في: (اختيار المراجع الخارجي، تحديد أتعابه، المتابعة الدورية لعمل المراجعة من حيث إعداد خطة المراجعة، حفظ وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجع).

اختلفت الدراسة عن دراسة (الفكي 2019م) في أن دراسة الفكي تناولت دور لجان المراجعة في تقليل مخاطر المراجعة. بينما تناولت هذه الدراسة جهود لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة في: (اختيار المراجع الخارجي، تحديد أتعابه، المتابعة الدورية لعمل المراجعة من حيث إعداد خطة المراجعة، حفظ وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجع).

اختلفت الدراسة عن دراسة (السيد 2017م) في أن دراسة السيد تناولت دور لجان المراجعة في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية فقط. بينما تناولت هذه الدراسة جهود لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة في: (اختيار المراجع الخارجي، تحديد أتعابه، المتابعة الدورية لعمل المراجعة من حيث إعداد خطة المراجعة، حفظ وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجع).

اختلفت الدراسة عن دراسة (أحمد 2001م) في أن دراسة أحمد تناولت دور لجان المراجعة دعم المراجعة الخارجية لضمان فعاليتها وكفاءتها واستهدفت شركات المساهمة المصرية في الدراسة التطبيقية. بينما تناولت هذه الدراسة جهود لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي والمتمثلة في: (اختيار المراجع الخارجي، تحديد أتعابه، المتابعة الدورية لعمل المراجعة من حيث إعداد خطة المراجعة، حفظ وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجع) واستهدفت آراء هيئة التدريس في الدراسة التطبيقية.

ثانيًا: الإطار النظري:

1/ بداية عمل لجان المراجعة:

تعود بداية تكوين لجان المراجعة إلى الثلاثينيات من القرن العشرين بعد قضية شركة Mckesson & Robbins التي نجح مجلس إدارتها عن قصد إلى تمرير قيم أصول الشركة المضخمة إلى المساهمين دون أن يكتشف المدقق الخارجي حقيقة التلاعب. هذه الحادثة حمست هيئة الأوراق المالية إلى إصدار توصية لجميع شركات المساهمة بتكوين لجان مراجعة منبثقة من مجلس إدارة الشركة كوسيلة تواصل بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين، وكرافد إضافي يمنح الموضوعية للتقارير المالية المقدمة للمساهمين. والاهتمام الحقيقي بلجان المراجعة بدأ بداية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تزايد القضايا والتحقيقات القانونية المرفوعة على عدد لا يستهان به من الشركات في تلك الحقبة. ونتج هذا الاهتمام بلجان المراجعة عن قيام هيئة الأوراق المالية بإصدار سلسلة من الأحكام المتضمنة إلزام الشركات المساهمة العامة بتكوين لجان مراجعة مشكلة من أعضاء خارج الشركات. وفي العام 1978م ألزم جميع الشركات المسجلة بتكوين لجان مراجعة. وفي المملكة العربية السعودية أصدرت وزارة التجارة القرار رقم (903) بتاريخ 1414/8/12هـ القاضي بضرورة قيام كل شركة مساهمة بتكوين لجان مراجعة لا يقل عدد أعضائها عن (3) أعضاء شريطة ألا يكون العضو منتميًا لمجلس الإدارة. (السعيد، 1999م)

2/ مفهوم لجان المراجعة:

من التعريفات التي وردت بشأن مفهوم لجان المراجعة ما يلي:

عرفها (الرحيلي، 2005م) (هي لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتخصص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر).

كما عرفها (المعتاز و Andrew، 2002م) (هي لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية. ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة

الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي).

بالرجوع للتعريفات السابقة نلاحظ أن طبيعة لجان المراجعة تتكون من بضعة (3-9) مدراء يتمتعون بخبرة كافية، ودعم إداري كبير، واستقلالية تامة عن العمل التنفيذي على وجه العموم، والعمل التنفيذي المالي على وجه الخصوص، وتعتبر اللجنة حلقة وصل بين مجلس الإدارة من جهة والمراجعين الداخليين والخارجيين من جهة أخرى، وتقوم بدور فاعل فيما يختص بترشيح المراجعين الخارجيين، وتحديد أتعابهم، والإشراف على خطة المراجعة، وتحديد نطاق المراجعة، وتوثيق أدلة الإثبات، وإعداد تقرير المراجعة، واستنادًا على ما سبق يمكن للباحث أن يعرف لجنة المراجعة بأنها (لجنة تتكون من (3-9) خبراء غير تنفيذيين، يمثلون حلقة الوصل بين مجلس الإدارة من جهة والمراجعين الداخليين من جهة أخرى، وتتركز مهامهم الرئيسية في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، وترشيح المراجع الخارجي، وتحديد أتعابه، ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة بجميع مراحلها، والتقرير عنها بعد اكتمال عملية المراجعة).

3/ مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي:

تتمثل مسؤوليات لجان المراجعة تجاه ضبط أعمال المراجع الخارجي في الآتي (إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات، 2024م):

أ/ تعيين المراجع الخارجي:

يعتبر دور لجان المراجع في غاية الأهمية في عملية اختيار المراجع الخارجي المناسب، ويتم ذلك من خلال الالتزام بالنقاط التالية:

ترشيح مجموعة من المراجعين الخارجيين المشهود لهم بالجودة والكفاءة، ومخاطبتهم بشأن إرسال عروضهم الخاصة بعملية المراجعة.

تقييم العروض من قبل جميع أعضاء لجنة المراجعة من خلال الآتي (استقلالية المراجع الخارجي، المعرفة السابقة بالمراجع الخارجي، عدد سنوات الخبرة، عدد عمليات المراجعة التي نفذها لشركات مماثلة، عدد ونوعية الشهادات المهنية الحاصل عليها فريق المراجعة).

الموارد المتوفرة لدى المراجع الخارجي خبراء أو أدوات كاستخدام التقنية، وتحليل البيانات لتنفيذ عملية المراجعة. الاجتماع مع المراجع الخارجي وتقييم مدى التزامه بجودة عملية المراجعة.

تقييم مدى استعداد المراجع الخارجي وفريق عمله لحضور اجتماعات لجنة المراجعة.

عدد ونوع العقوبات الصادرة بحق أعضاء فريق المراجعة أو الشركة التي يعملون بها.

ب/ أتعاب المراجعة:

مقارنة أتعاب المراجعة مع عدد ساعات المراجعة المقدرة، وكذلك مقارنة الأتعاب مع ما سبق دفعه في السنوات السابقة.

اتساق أتعاب المراجع مع ظروف الشركة المتمثلة في حجم أنشطتها أو التوسعات في أعمال الشركة.

عدم اعتبار أتعاب المراجعة الأساس في اختيار المراجع، حيث إن الأتعاب المنخفضة قد يترتب عليها عدم تنفيذ عملية المراجعة بشكل جيد.

الاطلاع على تقرير الشفافية المنشور على الموقع الإلكتروني للمراجع الخارجي.

ج/ تنفيذ عملية المراجعة:

بعد توصية لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي لمجلس إدارة الشركة، وكذلك ترشيح مجلس إدارة الشركة للجمعية العامة لتعيين المراجع الخارجي، تبدأ لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي بجميع مراحلها، ويعتبر تعاون لجنة المراجعة مع المراجع الخارجي أمراً بالغ الأهمية وذلك لضمان جودة عملية المراجعة، مع الأخذ في الحساب ما يلي:

مراجعة خطة المراجعة، ومناقشتها مع المراجع الخارجي، والتأكد من أنها تشتمل على الآتي:

حجم فريق المراجعة، وبيانات رئيس وأعضاء الفريق، وعدد الساعات المتوقعة لكل واحد منهم، بالإضافة إلى اسم الخبير الذي سيتم الاستعانة به إن دعت الحاجة إلى ذلك وخبراته وتأهيله وذلك للتأكد من (خبرة فريق المراجعة، مدى المشاركة الفعلية في عملية المراجعة، مدى القدرة على تغطية أعمال المراجعة في كافة فروع الشركة).

نطاق عملية المراجعة، وأبرز أنشطة الشركة التي تدخل ضمن هذا النطاق، وما يرتبط بها من مخاطر، للتأكد من مدى فهم المراجع الخارجي لبيئة الشركة التشغيلية.

التحقق بشكل مستمر من التالي:

عدم تقديم المراجع الخارجي أي خدمات لا يجوز له تقديمها لعميل المراجعة في نفس الوقت.

الاجتماع مع المراجع الخارجي بشكل دوري دون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من أنه تم الإجابة على جميع استفسارات المراجع الخارجي، وأنه تم تقديم جميع المعلومات والتوضيحات المرتبطة بالقوائم المالية في الوقت المناسب.

دعوة المراجع الخارجي لاجتماعات اللجنة المتعلقة بالقوائم المالية.

قيام المراجع الخارجي بالتبليغ عن مسؤولياته فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، وأبداء رأي فني حولها، ووجهة نظره بشأن الممارسات المحاسبية في الشركة، والصعوبات التي واجهها خلال عملية المراجعة.

الإجراءات التي قام بها المراجع لتحديد المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

الأمور التي كان لها أهمية للمراجع عند مراجعته القوائم المالية، وهل تم الإبلاغ عن تلك الأمور في تقرير المراجع تحت بند "الأمور الرئيسية للمراجعة" أم لا؟

دراسة تقارير الفحص للقوائم المالية الربعية، وتقرير المراجعة للقوائم المالية السنوية، وملاحظات مراجع الحسابات حول القوائم المالية، ونظام الرقابة الداخلية، والاجتماع بشكل دوري مع المراجع لمناقشة هذه الأمور.

الاستعانة برأي خبير مستقل حول المعالجات المحاسبية المعقدة متى ما دعت الحاجة.

الاجتماع بشكل دوري مع الإدارة التنفيذية لمتابعة ما تم اتخاذه من قرارات بشأن ملاحظات المراجع الخارجي.

التأكد من توثيق أعمال المراجعة خلال مرحلة الإشراف على عمل المراجع الخارجي وفقًا لما ذكر سابقًا.

من الضرورة بمكان أن تقوم لجنة المراجعة بتقييم المراجع الخارجي بعد الانتهاء من عملية المراجعة وتوثيق ذلك، لتكون نتائج التقييم أحد العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند عملية ترشيح المراجع الخارجي للسنوات القادمة، آخذًا في الاعتبار ما يلي (إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات، 2024م):

عدد الساعات الفعلية المنصرفة من قبل المراجع الخارجي ومقارنتها بالساعات المراجعة المحددة في خطة المراجعة.

مستوى تمثيل المراجع الخارجي في اجتماعات لجنة المراجعة ومساهمته في الإجابة على استفساراتها.

تنفيذ عملية المراجعة وفقًا لخطة المراجعة الموضوعية مع تعديل الخطة استجابة للتغير في الظروف والمخاطر.

قيام المراجع الخارجي بمشاركة أي تعديلات في خطة المراجعة مع لجنة المراجعة ومناقشتها.

مدى موضوعية أتعاب المراجعة واتساقها مع إجراءات المراجعة المنفذة.

مستوى شفافية واحترافية المراجع الخارجي في مناقشة أي مخاوف بشأن إعداد التقارير المالية من ناحية جودة وكفاءة الإدارة المالية، وتعاونها معه، والرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وجهة نظر الإدارة التنفيذية في أداء المراجع الخارجي.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن قيام لجان المراجعة بالإجراءات المشار إليها والخاصة بضبط أعمال المراجع الخارجي سيؤدي بالضرورة إلى توفير البيئة الملائمة لإنجاح عملية المراجعة مما يترتب عليه تعزيز جودة عملية المراجعة وزيادة مستوى ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في التقارير المالية، بالإضافة إلى استيفاء موجهات هيئة السوق المالية السعودية فيما يختص بعملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

ثالثًا: الدراسة الميدانية:

1/ الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية:

الجدول رقم (1) التالي يوضح هيكل السوق المالية حسب القطاعات، حيث يقسم السوق إلى عدد (23) قطاع، وأعداد الشركات متفاوتة داخل القطاعات المختلفة، ويبلغ إجمالي الشركات المدرجة في جميع القطاعات عدد (263) شركة. هذه الشركات موزعة على جميع مناطق المملكة العربية السعودية. ومن أهم الشركات التي يقع مقرها الرئيسي بمنطقة القصيم هي: شركة نقي (قطاع الأغذية)، وشركة الدوائية (قطاع الأدوية)، وشركة أسمنت القصيم (قطاع المواد الأساسية).

جدول رقم (1): هيكل السوق المالية السعودية حسب القطاعات

م	اسم القطاع	عدد الشركات داخل القطاع
1	الطاقة	6
2	المواد الأساسية	47
3	السلع الرأسمالية	16
4	الخدمات التجارية والمهنية	7
5	النقل	8
6	السلع طويلة الأجل	6
7	الخدمات الاستهلاكية	15
8	الإعلام والترفيه	4
9	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	11
10	تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	8
11	إنتاج الأغذية	20
12	المنتجات المنزلية والشخصية	1
13	الرعاية الصحية	13
14	الأدوية	3
15	البنوك	10
16	الخدمات المالية	10
17	التأمين	26
18	التطبيقات وخدمات التقنية	6
19	الاتصالات	4
20	المرافق العامة	6
21	الصناديق العقارية المتداولة	19

22	إدارة وتطوير العقارات	16
23	حقوق الأولوية	1
	مجموع الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية (تداول)	263

المصدر: (جميع الأسهم اليوم، 2025م).

2/ تحليل الدراسة الميدانية:

إجراءات الدراسة الميدانية:

تمهيد:

الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في هذه الدراسة التطبيقية في تحديد مجتمع الدراسة الميدانية، واختيار مفردات العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، ووصفها، وبيان أدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات، وكيفية التوصل إليها وهي الاستبانة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق للاستبانة للتأكد من صلاحيتها للدراسة. والمقاييس والأساليب الإحصائية التي استخدمت لدراسة وتحليل البيانات، واختبار فروض الدراسة التطبيقية؛ كل ذلك موضح وفق الآتي:

الإجراء الأول: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وتم اختيار العينة كما يلي:

أ/ تم اختيار عدد (14) فردًا من مجموعة المراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة، والتخصصات الأخرى، وذلك بواقع عدد (7) أفراد من كل شركة تم اختيارها عشوائيًا من بين الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. تم توزيع عدد (14) استبانة واسترجاعها جميعاً، مما أتاح استخدامها كاملة في التحليل.

ب/ تم اختيار عدد (5) أفراد عشوائيًا من بين مجموعة المراجعين الخارجيين. تم توزيع عدد (5) استبانة واسترجاعها جميعاً، مما أتاح استخدامها كاملة في التحليل.

ج/ تم اختيار عدد (30) فرد عشوائيًا من مجموعة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة، وإدارة الأعمال، والأنظمة، والتخصصات الأخرى. تم توزيع عدد (30) استبانة واسترجاعها جميعاً، مما أتاح استخدامها كاملة في التحليل.

جدول رقم (2): الاستبيانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها

النسبة %	العدد	البيان
100%	49	استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة
0 %	0	استبيانات غير صالحة
100%	49	إجمالي الاستبيانات الموزعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.
من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات.

الإجراء الثاني: تصميم أداة الدراسة

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة، قام الباحثان بتصميم استبانة لدراسة دور لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية، ويتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبع الباحثان خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

1. الاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة، وذلك للاستفادة منها في إعداد أداة جمع البيانات.
2. إعداد قائمة الاستبانة والتي تتألف من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول:

اشتمل على خطاب موجه للمستجيبين يبين هدف الدراسة وعنوانها.

الجزء الثاني: وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي شملت البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

1. التخصص العلمي.
2. الوظيفة.
3. عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثالث:

وشمل متغيرات الدراسة الأساسية (بيانات الدراسة): وهي التي من خلالها يتم التعرف على فرضيات الدراسة. ويشتمل هذا القسم على عدد (9) عبارات تمثل فروض الدراسة.

الفرضية الأولى: تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، وتتكون من (9) عبارات.

الفرضية الثانية: لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي: وتتكون من (9) عبارات.

وقد اعتمد الباحثان في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي. حيث تم إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: موافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

$$\text{الوسط الفرضي} = \text{مجموع الأوزان} \div \text{عدد الأوزان} = (5 \div 15) = 3$$

$$\text{الوسط الفعلي} = \text{مجموع إجابات المبحوثين عن عبارة الفرضية على عدد المبحوثين.}$$

فإن زادت قيمة الوسط الفعلي عن قيمة الوسط الفرضي دلّ ذلك على الاتجاه الإيجابي لإجابات المفحوصين والعكس.

الإجراء الثالث: أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة، ومن ثمّ تفريغ البيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لعبارات الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach, s Alpha). وتم استخدامه للتحقق من صدق الأداء.

2- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة؛ للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة % لكل متغير على حدة، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي. كذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاه آراء المبحوثين.

3- تم استخدام اختبار مربع كاي (χ^2) لمعرفة الفروق بين إجابات المبحوثين وتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\chi^2 = \sum \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i}$$

حيث χ^2 = كاي تربيع
المجموع = $\sum O_i$ = التكرارات المشاهدة
 $\sum E_i$ = التكرارات المتوقعة

الإجراء الرابع: تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أداة الدراسة من خلال المقاييس التالية:

(1). ثبات وصدق الأداة (الاستبانة):

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه في نفس الظروف) (عبد الفتاح، 2008م). ويستخدم لقياس الثبات "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach, s Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، والصدق هو الجزر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول رقم (3): معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

الفرضية	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد العبارات
الأولى	0.86	0.93	9
الثانية	0.88	0.94	9
الاستبانة ككل	0.92	0.97	18

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.

من الجدول أعلاه نجد قيمة الثبات لفرضيات الاستبانة تراوحت بين (88%-86%) وقيمة الصدق لها تراوحت بين (94%-93%) وقيمة الثبات الكلية للاستبيان بلغت 92% وقيمة الصدق الكلية للاستبيان بلغت 97% عليه يتمتع الاستبيان بدرجة عالية من الصدق وعالية من الثبات.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1- تحليل البيانات

جدول (4): التخصص العلمي

النسبة %	العدد	العبرة
53.1	26	محاسبة
30.6	15	إدارة الأعمال
14.3	7	أنظمة
2.0	1	أخرى
100.0	49	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

من الجدول أعلاه نجد أن 53.1% من أفراد عينة تخصصهم العلمي محاسبة، و30.6% إدارة الأعمال، و14.3% تخصصهم أنظمة، و2.0% لهم تخصصات أخرى. وعليه تصبح استجابات أفراد عينة الدراسة دقيقة بحكم معرفتهم العلمية بموضوع الدراسة.

جدول رقم (5): الوظيفة

النسبة %	العدد	العبرة
61.2	30	عضو هيئة تدريس
8.2	4	عضو لجنة مراجعة
10.2	5	مراجع خارجي
12.2	6	مراجع داخلي
100	49	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.

من الجدول أعلاه نجد أن 61.2% من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم عضو هيئة تدريس و8.2% وظيفتهم عضو لجنة مراجعة و10.2% مراجع خارجي و12.2% مراجع داخلي. ويلاحظ أن وظائف غالبية أفراد العينة ترتبط بشكل مباشر بموضوع الدراسة، مما يجعل استجاباتهم أكثر رشداً.

جدول (5): عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	العبرة
10.2	5	أقل من (5) سنوات
36.7	18	من (5) إلى أقل من (10) سنوات
18.4	9	من (10) إلى أقل من (15) سنة
34.7	17	(15) سنة فأكثر
100	49	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.

من الجدول أعلاه نجد أن 10,2% من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبراتهم أقل من (5) سنوات، و36,7% عدد سنوات خبراتهم من (5) إلى أقل من (10) سنوات، و18,4% عدد سنوات خبراتهم من (10) إلى أقل من (15) سنة، و34,7% عدد سنوات خبراتهم (15) سنة فأكثر. ويلاحظ أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرات كبيرة مما يجعل استجاباتهم أكثر دقة وتخدم موضوع الدراسة.

جدول (6): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى: (تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي).

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- تسهم لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي من خلال دورها الفاعل في ترشيح المراجع الخارجي المناسب.	34	14	1	0	0
2- اعتماد لجان المراجعة على معايير موضوعية لتنظيم عملية ترشيح المراجع الخارجي مثل (الاستقلالية، الخبرة، التأهيل المهني) يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة.	69.4	28.6	2	0	0
3- حرص لجان المراجعة على تقييم الموارد المتوفرة للمراجع الخارجي مثل (الخبراء الذين يتعامل معهم، استخدامه للتقنية وتحليل البيانات) يعزز عملية المراجعة.	30	18	1	0	0
4- حرص لجان المراجعة على تقييم مدى استعداد المراجع الخارجي وفريق عمله لحضور اجتماعاتها الدورية، بالإضافة لوعيها لمعرفة عدد ونوع العقوبات الصادرة بحق أعضاء فريق المراجعة أو الشركة التي يعملون بها، يدعم تحسين جودة عملية المراجعة.	61.2	36.7	2	0	0
5- قيام لجان المراجعة بمقارنة أتعاب المراجعة مع عدد ساعات المراجعة المقدرة، وكذلك مقارنتها مع ما سبق دفعه في السنوات السابقة، وتحديد مدى اتساقها مع ظروف الشركة مثل (حجم النشاط، والتوسعات في أعمال	26	22	1	0	0
	53.1	44.9	2	0	0
	26	20	3	0	0
	53.1	40.8	6.1	0	0
	25	20	3	1	0
	51	40.8	6.1	2	0

					الشركة) يؤثر إيجابًا في تحسين جودة عملية المراجعة.
0	0	1	18	30	6- يعتبر تعاون لجان المراجعة مع المراجع الخارجي أمرًا بالغ الأهمية لضمان جودة عملية المراجعة.
0	0	2	36.7	61.2	
0	0	4	18	26	7- قيام لجان المراجعة بمراجعة خطة المراجعة من حيث (حجم فريق المراجعة، ونطاق عملية المراجعة، ومناقشتها مع المراجع الخارجي) يعتبر عاملًا مهمًا في تحسين جودة أعمال المراجعة.
0	0	8.2	36.7	53.1	
0	1	4	18	26	8- التحقق بشكل مستمر من قبل لجان المراجعة للتأكد من أنه تم الإجابة عن جميع استفسارات المراجع الخارجي، وأنه تم تقديم جميع المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية في الوقت المناسب، يعزز من جودة عملية المراجعة.
0	2	8.2	36.7	53.1	
0	0	2	21	26	9- قيام لجان المراجعة بتقييم أعمال المراجعة بعد الانتهاء من عملية المراجعة وتوثيق ذلك، يؤثر إيجابًا في تحسين جودة عملية المراجعة، وفي عملية ترشيح المراجع الخارجي للسنوات القادمة.
0	0	4.1	42.9	53.1	
0	2	18	173	248	الفرضية ككل
0	0.5	4.1	39.2	56.2	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.
من الجدول أعلاه نجد أن:

- 1- 69.4 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (تسهم لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي من خلال دورها الفاعل في ترشيح المراجع الخارجي المناسب) ، و 28.6 % يوافقون، و 2 % محايدون.
- 2- 61.2 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (اعتماد لجان المراجعة على معايير موضوعية لتنظيم عملية ترشيح المراجع الخارجي مثل "الاستقلالية، الخبرة، التأهيل المهني" يؤثر إيجابًا في تحسين جودة عملية المراجعة) ، و 36.7 % يوافقون، و 2 % محايدون.

- 3- 53.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (حرص لجان المراجعة على تقييم الموارد المتوفرة للمراجع الخارجي مثل "الخبراء الذين يتعامل معهم، استخدامه للتقنية وتحليل البيانات" يعزز عملية المراجعة)، و 44.9% يوافقون، و 2% محايدون.
- 4- 53.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (حرص لجان المراجعة على تقييم مدى استعداد المراجع الخارجي وفريق عمله لحضور اجتماعاتها الدورية، بالإضافة لسعيها لمعرفة عدد ونوع العقوبات الصادرة بحق أعضاء فريق المراجعة أو الشركة التي يعملون بها، يدعم تحسين جودة عملية المراجعة)، و 40.8% يوافقون، و 6.1% محايدون.
- 5- 51% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (قيام لجان المراجعة بمقارنة أتعاب المراجعة مع عدد ساعات المراجعة المقدرة، وكذلك مقارنتها مع ما سبق دفعه في السنوات السابقة، وتحديد مدى اتساقها مع ظروف الشركة مثل "حجم النشاط، والتوسعات في أعمال الشركة" يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة)، و 40.8% يوافقون، و 6.1% محايدون، و 2% غير موافقين.
- 6- 61.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (يعتبر تعاون لجان المراجعة مع المراجع الخارجي أمراً بالغ الأهمية لضمان جودة عملية المراجعة)، و 36.7% يوافقون، و 2% محايدون.
- 7- 53.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (قيام لجان المراجعة بمراجعة خطة المراجعة من حيث "حجم فريق المراجعة، ونطاق عملية المراجعة، ومناقشتها مع المراجع الخارجي" يعتبر عاملاً مهماً في تحسين جودة أعمال المراجعة)، و 36.7% يوافقون، و 8.2% محايدون.
- 8- 53.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (التحقق بشكل مستمر من قبل لجان المراجعة للتأكد من أنه تم الإجابة عن جميع استفسارات المراجع الخارجي، وأنه تم تقديم جميع المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية في الوقت المناسب، يعزز من جودة عملية المراجعة)، و 36.7% يوافقون، و 8.2% محايدون، و 2% غير موافقين.
- 9- 53.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (قيام لجان المراجعة بتقييم أعمال المراجعة بعد الانتهاء من عملية المراجعة وتوثيق ذلك، يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة، وفي عملية ترشيح المراجع الخارجي للسنوات القادمة)، و 42.9% يوافقون، و 4.1% محايدون.
- 10- 56.2% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الأولى "تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي" هي أوافق بشدة، و 39.2% أوافق، و 4.1% محايد، و 0.5% غير موافقين.
- جدول (7): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية: (لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي).**

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- يتمتع أعضاء لجان المراجعة باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، مما يساعدها على أداء أعمالها باحترافية عالية.	32	13	4	0	0
	65.3	26.5	8.2	0	0
	26	20	3	0	0

0	0	6.1	40.8	53.1	2- حجم لجان المراجعة المناسب من الأعضاء بين (5-3) أعضاء، مع تنوع خبرات الأعضاء، يعطيها المقدرة على التعامل الاحترافي مع مختلف القضايا المالية والإدارية بما فيها التعامل مع المراجعين الخارجيين.
0	0	1	23	25	3- توفر لائحة تنظيمية تبين مهام لجان المراجعة بدقة مثل (مراجعة القوائم المالية، والإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية) يساعد على منع التداخل مع مهام مجالس الإدارات.
0	0	2	46.9	51	
0	0	1	23	25	4- التزام لجان المراجعة بعقد اجتماعات دورية منتظمة (شهرية، ربع سنوية) يساعدها في أداء مهامها بصورة عامة، ومتابعة أعمال المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.
0	0	2	46.9	51	
0	0	0	21	28	5- حرص لجان المراجعة على التعاون الفعال مع المراجعين الخارجيين، ومتابعة أعمالهم، والإجابة عن استفساراتهم في حينها، يدعم جودة أعمال المراجعين الخارجيين.
0	0	0	42.9	57.1	
0	0	1	22	26	6- مواكبة التحديثات المستمرة لمعايير المحاسبة والمراجعة، ومتطلبات الحوكمة، تمكن لجان المراجع من اتخاذ قرارات رشيدة.
0	0	2	44.9	53.1	
0	0	2	23	24	7- اعتماد لجان المراجعة على أفضل الممارسات المتعلقة بتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي في أداء مهامها يعزز من كفاءتها في الفحص واكتشاف المخاطر المحتملة.
0	0	4.1	46.9	49	
0	0	0	19	30	8- تقيد أعضاء لجان المراجعة بأخلاقيات المهنة، واستقلال الرأي، ينعكس على أداء مهامهم بشكل احترافي.
0	0	0	38.8	61.2	
0	0	1	18	30	9- التزام مجلس الإدارة بتوفير الموارد المادية والبشرية للجنة المراجعة، يعزز من مستوى احترافية اللجنة في أداء مهامها بصورة عامة، وتعاملها مع المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.
0	0	2	36.7	61.2	
0	0	13	182	246	الفرضية ككل

0	0	2.9	41.3	55.8	
---	---	-----	------	------	--

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.
من الجدول أعلاه نجد أن:

1. 65.3 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (يتمتع أعضاء لجان المراجعة باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، مما يساعدها على أداء أعمالها باحترافية عالية) ، و 26.5 % يوافقون، و 8.2 % محايدون.
2. 53.1 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (حجم لجان المراجعة المناسب من الأعضاء بين (3-5) أعضاء، مع تنوع خبرات الأعضاء، يعطيها المقدرة على التعامل الاحترافي مع مختلف القضايا المالية والإدارية بما فيها التعامل مع المراجعين الخارجيين) ، و 40.8 % يوافقون، و 6.1 % محايدون.
3. 51 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (توفر لائحة تنظيمية تبين مهام لجان المراجعة بدقة مثل "مراجعة القوائم المالية، والإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية" يساعد على منع التداخل مع مهام مجالس الإدارات) ، و 46.9 % يوافقون، و 2 % محايدون.
4. 51 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (التزام لجان المراجعة بعقد اجتماعات دورية منتظمة "شهرية، ربع سنوية" يساعدها في أداء مهامها بصورة عامة، ومتابعة أعمال المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص) ، و 46.9 % يوافقون، و 2 % محايدون.
5. 57.1 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (حرص لجان المراجعة على التعاون الفعال مع المراجعين الخارجيين، ومتابعة أعمالهم، والإجابة عن استفساراتهم في حينها، يدعم جودة أعمال المراجعين الخارجيين) ، و 42.9 % يوافقون.
6. 53.1 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (مواكبة التحديثات المستمرة لمعايير المحاسبة والمراجعة، ومتطلبات الحوكمة، تمكن لجان المراجع من اتخاذ قرارات رشيدة) ، و 44.9 % يوافقون، و 2 % محايدون.
7. 49 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (اعتماد لجان المراجعة على أفضل الممارسات المتعلقة بتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي في أداء مهامها يعزز من كفاءتها في الفحص واكتشاف المخاطر المحتملة) ، و 46.9 % يوافقون، و 4.1 % محايدون.
8. 61.2 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (تقييد أعضاء لجان المراجعة بأخلاقيات المهنة، واستقلال الرأي، ينعكس على أداء مهامهم بشكل احترافي) ، و 38.8 % يوافقون.
9. 61.2 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عبارة (التزام مجلس الإدارة بتوفير الموارد المادية والبشرية للجنة المراجعة، يعزز من مستوى احترافية اللجنة في أداء مهامها بصورة عامة، وتعاملها مع المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص) ، و 36.7 % يوافقون، و 2 % محايدون.
10. 55.8 % من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الثانية "لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي" هي أوافق بشدة، و 41.3 % أوافق، و 2.9 % محايد.

(2) اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (8): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى: (تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي).

العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج
1- تسهم لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي من خلال دورها الفاعل في ترشيح المراجع الخارجي المناسب.	33.837	2	0.00	4.67	.516	5.00	دالة
2- اعتماد لجان المراجعة على معايير موضوعية لتنظيم عملية ترشيح المراجع الخارجي مثل (الاستقلالية، الخبرة، التأهيل المهني) يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة.	26	2	0.00	4.59	.537	5.00	دالة
3- حرص لجان المراجعة على تقييم الموارد المتوفرة للمراجع الخارجي مثل (الخبراء الذين يتعامل معهم، استخدامه للتقنية وتحليل البيانات) يعزز عملية المراجعة.	22.082	2	0.00	4.51	.545	5.00	دالة
4- حرص لجان المراجعة على تقييم مدى استعداد المراجع الخارجي وفريق عمله لحضور اجتماعاتها الدورية، بالإضافة لسعيها لمعرفة عدد ونوع العقوبات الصادرة بحق أعضاء فريق المراجعة أو الشركة التي يعملون بها، يدعم تحسين جودة عملية المراجعة.	17.429	2	0.00	4.47	.616	5.00	دالة

دالة	5.00	.705	4.41	0.00	3	35.49	5-قيام لجان المراجعة بمقارنة أتعاب المراجعة مع عدد ساعات المراجعة المقدرة، وكذلك مقارنتها مع ما سبق دفعه في السنوات السابقة، وتحديد مدى اتساقها مع ظروف الشركة مثل (حجم النشاط، والتوسعات في أعمال الشركة) يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة.
دالة	5.00	.537	4.59	0.00	2	26	6-يعتبر تعاون لجان المراجعة مع المراجع الخارجي أمراً بالغ الأهمية لضمان جودة عملية المراجعة.
دالة	5.00	.734	4.41	0.00	3	34.02	7-قيام لجان المراجعة بمراجعة خطة المراجعة من حيث (حجم فريق المراجعة، ونطاق عملية المراجعة، ومناقشتها مع المراجع الخارجي) يعتبر عاملاً مهماً في تحسين جودة أعمال المراجعة.
دالة	5.00	.581	4.47	0.00	2	19.143	8-التحقق بشكل مستمر من قبل لجان المراجعة للتأكد من أنه تم الإجابة عن جميع استفسارات المراجع الخارجي، وأنه تم تقديم جميع المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية في الوقت المناسب، يعزز من جودة عملية المراجعة.
دالة	5.00	.582	4.49	0.00	2	19.633	9-قيام لجان المراجعة بتقييم أعمال المراجعة بعد

							الانتهاء من عملية المراجعة وتوثيق ذلك، يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة، وفي عملية ترشيح المراجع الخارجي للسنوات القادمة.
دالة	5.00	.600	4.51	0.00	3	391.299	الفرضية ككل

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.

من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى " تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي " أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها جميعاً أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الأولى أي تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي عليه تم قبول الفرضية الأولى.

جدول (9): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية: (لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي).

العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج
1- يتمتع أعضاء لجان المراجعة باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، مما يساعدها على أداء أعمالها باحترافية عالية.	25.02	2	0.00	4.57	.645	5.00	دالة
2- حجم لجان المراجعة المناسب من الأعضاء بين (3-5) أعضاء، مع تنوع خبرات الأعضاء، يعطيها المقدرة على التعامل الاحترافي مع مختلف القضايا المالية والإدارية بما فيها التعامل مع المراجعين الخارجيين.	17.429	2	0.00	4.47	.616	5.00	دالة
3- توفر لائحة تنظيمية تبين مهام لجان المراجعة بدقة مثل (مراجعة القوائم المالية،	21.714	2	0.00	4.49	.545	5.00	دالة

							والإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية) يساعد على منع التداخل مع مهام مجالس الإدارات.
دالة	5.00	.545	4.49	0.00	2	21.714	4-التزام لجان المراجعة بعقد اجتماعات دورية منتظمة (شهرية، ربع سنوية) يساعدها في أداء مهامها بصورة عامة، ومتابعة أعمال المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.
غير دالة	5.00	.500	4.57	0.317	1	1	5-حرص لجان المراجعة على التعاون الفعال مع المراجعين الخارجيين، ومتابعة أعمالهم، والإجابة عن استفساراتهم في حينها، يدعم جودة أعمال المراجعين الخارجيين.
دالة	5.00	.545	4.51	0	2	22.082	6-مواكبة التحديثات المستمرة لمعايير المحاسبة والمراجعة، ومتطلبات الحوكمة، تمكن لجان المراجع من اتخاذ قرارات رشيدة.
دالة	4.00	.580	4.45	0	2	18.898	7-اعتماد لجان المراجعة على أفضل الممارسات المتعلقة بتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي في أداء مهامها يعزز من كفاءتها في الفحص واكتشاف المخاطر المحتملة.
دالة	5.00	.492	4.61	0.116	1	2.469	8-تقييد أعضاء لجان المراجعة بأخلاقيات المهنة، واستقلال الرأي، ينعكس على أداء مهامهم بشكل احترافي.
دالة	5.00	.537	4.59	0.00	2	26	9-التزام مجلس الإدارة بتوفير الموارد المادية والبشرية للجنة المراجعة، يعزز من مستوى

							احترافية اللجنة في أداء مهامها بصورة عامة، وتعاملها مع المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.
دالة	5.00	.556	4.53	0.00	2	197.156	الفرضية ككل

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2025م.
من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية "لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي" أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عدا العبارة الخامسة قيمتها الاحتمالية أكبر من 0.05 عليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين تجاه العبارة الخامسة، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الثانية، أي لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي عليه تم التحقق من الفرضية الثانية.

رابعاً: الخاتمة:

1/ النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1/ تسهم لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل اليها الباحثان للنتائج الفرعية التالية:

- أ. تسهم لجان المراجعة في ضبط أعمال المراجع الخارجي من خلال دورها الفاعل في ترشيح المراجع الخارجي المناسب.
- ب. اعتماد لجان المراجعة على معايير موضوعية لتنظيم عملية ترشيح المراجع الخارجي مثل (الاستقلالية، الخبرة، التأهيل المهني) يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة.
- ج. حرص لجان المراجعة على تقييم الموارد المتوفرة للمراجع الخارجي مثل (الخبراء الذين يتعامل معهم، استخدامهم للتقنية وتحليل البيانات) يعزز عملية المراجعة.
- د. حرص لجان المراجعة على تقييم مدى استعداد المراجع الخارجي وفريق عمله لحضور اجتماعاتها الدورية، بالإضافة لسعيها لمعرفة عدد ونوع العقوبات الصادرة بحق أعضاء فريق المراجعة أو الشركة التي يعملون بها، يدعم تحسين جودة عملية المراجعة.
- هـ. قيام لجان المراجعة بمقارنة أتعاب المراجعة مع عدد ساعات المراجعة المقدرة، وكذلك مقارنتها مع ما سبق دفعه في السنوات السابقة، وتحديد مدى اتساقها مع ظروف الشركة مثل (حجم النشاط، والتوسعات في أعمال الشركة) يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة.
- و. يعتبر تعاون لجان المراجعة مع المراجع الخارجي أمراً بالغ الأهمية لضمان جودة عملية المراجعة.
- ز. قيام لجان المراجعة بمراجعة خطة المراجعة من حيث (حجم فريق المراجعة، ونطاق عملية المراجعة، ومناقشتها مع المراجع الخارجي) يعتبر عاملاً مهماً في تحسين جودة أعمال المراجعة.

ح. التحقق بشكل مستمر من قبل لجان المراجعة للتأكد من أنه تم الإجابة عن جميع استفسارات المراجع الخارجي، وأنه تم تقديم جميع المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية في الوقت المناسب، يعزز من جودة عملية المراجعة.

ط. قيام لجان المراجعة بتقييم أعمال المراجعة بعد الانتهاء من عملية المراجعة وتوثيق ذلك، يؤثر إيجاباً في تحسين جودة عملية المراجعة، وفي عملية ترشيح المراجع الخارجي للسنوات القادمة.

2/ لا تواجه لجان المراجعة معوقات تحد من إسهامها في تحسين جودة أعمال المراجع الخارجي، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل اليها الباحثان للنتائج الفرعية التالية:

- أ. تمتع أعضاء لجان المراجعة باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية يساعدها على أداء أعمالها باحترافية عالية.
- ب. توفر الحجم المناسب للجان المراجعة من الأعضاء بين (3-5) أعضاء، مع تنوع خبرات الأعضاء، يعطيها المقدرة على التعامل الاحترافي مع مختلف القضايا المالية والإدارية بما فيها التعامل مع المراجعين الخارجيين.
- ج. توفر لائحة تنظيمية تبين مهام لجان المراجعة بدقة مثل (مراجعة القوائم المالية، والإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية) يساعدها على منع التداخل مع مهام مجالس الإدارات.
- د. التزام لجان المراجعة بعقد اجتماعات دورية منتظمة (شهرية، ربع سنوية) يساعدها في أداء مهامها بصورة عامة، ومتابعة أعمال المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.
- هـ. حرص لجان المراجعة على التعاون الفعال مع المراجعين الخارجيين، ومتابعة أعمالهم، والإجابة عن استفساراتهم في حينها، يدعم جودة أعمال المراجعين الخارجيين.
- و. مواكبة التحديثات المستمرة لمعايير المحاسبة والمراجعة، ومتطلبات الحوكمة، تمكن لجان المراجع من اتخاذ قرارات رشيدة.
- ز. اعتماد لجان المراجعة على أفضل الممارسات المتعلقة بتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي في أداء مهامها يعزز من كفاءتها في الفحص واكتشاف المخاطر المحتملة.
- ح. تقيد أعضاء لجان المراجعة بأخلاقيات المهنة، واستقلال الرأي، ينعكس على أداء مهامهم بشكل احترافي.
- ط. التزام مجلس الإدارة بتوفير الموارد المادية والبشرية للجنة المراجعة، يعزز من مستوى احترافية اللجنة في أداء مهامها بصورة عامة، وتعاملها مع المراجعين الخارجيين على وجه الخصوص.

2/ التوصيات:

استناداً على هذه الدراسة والدراسات السابقة حول دور لجان المراجعة في تحسين جودة أعمال المراجعة يوصي الباحثان بالآتي:

- أ. تقديم الدعم المناسب لأعضاء لجان المراجعة وذلك من خلال وضعها في مكانة تنظيمية تسمح لها القيام بمهامها باستقلالية تامة خاصة المهام المتعلقة بضبط أعمال المراجع الخارجي.
- ب. تقديم الدعم اللازم لأعضاء لجان المراجعة من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها القيام بمهامها باحترافية كبيرة.
- ج. الحرص على توفير فرص التدريب والتطوير المستمر وذلك لمواكبة أحدث التعديلات الخاصة بمعايير المحاسبة والمراجعة.
- د. الحرص على تذليل جميع المعوقات التي تحد من عمل لجان المراجعة.

خامسًا: المراجع:

إبراهيم غنيمي محمد. (2023م). العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأتباع المراجعة الخارجية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية. تم الاسترداد من <http://search.mandumah.com/Record/1531629>

إنتصار محمد الفكي. (2019م). دور لجان المراجعة في تقليل مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي وبعض مكاتب المراجعة الخارجية. الخرطوم، ولاية الخرطوم، الخرطوم. تم الاسترداد من <http://search.mandumah.com/Record/1105204>

خالد السعيد. (1999م). لجان المراجعة: الدور المطلوب .. وطرق رفع التقارير. مجلة المحاسبة. تم الاسترداد من [file:///C:/Users/admins/Downloads/0446-005-020-008%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/admins/Downloads/0446-005-020-008%20(1).pdf)

عز عبد الفتاح. (2008م). تأليف مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS (صفحة 506). جدة: دار خوارزم العلمية للنشر.

عوض سلامة الرحيلي. (2005م). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية. المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (الصفحات 1-30). الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين ومركز المديرين بوزارة الاستثمار المصرية.

مبارك إبراهيم السيد. (2017م). دور لجان المراجعة في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف بولاية الخرطوم. ولاية الخرطوم، الخرطوم. تم الاسترداد من <http://search.mandumah.com/Record/839427>

محمد الرملي أحمد. (2001م). دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة. تم الاسترداد من <file:///C:/Users/admins/Downloads/0473-015-002-001.pdf>

المعتاز، و Higson Andrew. (2002م). مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية. مؤتمر المحاسبة الأول "دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها". الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين الشرق الأوسط.

ياسر السيد كساب. (2024م). أثر خصائص لجان المراجعة على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. تم الاسترداد من <http://search.mandumah.com/Record/1514980>

إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات. (2024م). دور لجان المراجعة فيما يتعلق بعمل مراجع الحسابات. تم الاسترداد من هيئة السوق المالية: https://cma.gov.sa/RulesRegulations/Guides/Documents/RoleOfAC_ar.pdf?csrt=327171994135267737

جميع الأسهم اليوم. (12 فبراير 2025م). تم الاسترداد من تداول السعودية:
https://www.tadawulgroup.sa/wps/portal/saudiexchange/ourmarkets/main-market-watch!/ut/p/z1/jZHNTsMwEISfhYOP1KOg_lhbSNW0hZKEEDX4EhnXopESO3JcWt4elxsRUPa22m92R7OU0Zoyxd_bN25brXjn-hcWNH4cwFtGyKL5PEGxuI-Wa2QegpBuvwMoc98B-ebmAU9IEVD2Hz1-qRiX9KVUTVW6NWxCbtIAxWNC

[The Role of Audit Committees in Improving the Quality of External Auditor Work]

(An applied study on a sample of Companies listed on the Saudi Stock Exchange)

Researchers:

[Dr. Al-Samani Atta Al-Mannan Abdel Rahim Mohamed]

[Dr. Mai Othman Ali]

Abstract:

This study aimed to highlight the role of audit committees in improving the quality of external auditors' work. The research problem was addressed through the following questions: Do audit committees contribute to improving the quality of external auditors' work? And do audit committees face obstacles that limit their contribution to improving the quality of external auditors' work?

To achieve the study's objectives and find objective solutions to its problem, the researchers hypothesized that audit committees contribute to improving the quality of external auditors' work, and that there are no obstacles that limit their contribution to this improvement. The researchers used a descriptive-analytical approach, in addition to employing several appropriate statistical methods, including the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). After testing the hypotheses, the first hypothesis (audit committees contribute to improving the quality of external auditors' work) was found to be correct, as was the second hypothesis (audit committees do not face obstacles that limit their contribution to improving the quality of external auditors' work). The researchers recommended providing appropriate support to members of audit committees by placing them in an organizational position that allows them to perform their tasks with complete independence, especially tasks related to regulating the work of the external auditor, in addition to providing the material and human resources that allow them to perform their tasks with a high degree of professionalism.

Keywords: External Auditors, Controlling, Audit, Committees.